الاقتصاد والأعمال

النفط الكويتي يرتفع إلى 66.29 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 79 سنتا في تداولات أول امس ليبلغ 66ر29 دولار امريكي مقابل 65ر50 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية أنهت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط جلسة التداول منخفضة 1ر42 دولار لتبلغ عند التسوية 55ر80 دولار للبرميل وتراجعت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت 1ر24 دولار لتسجل عند التسوية 65ر07 دولار للبرميل.

الحديث عن عدم مرونة النفقات العامة لا معنى له أمام الهدر والفساد

«الشال»: وضع الكويت المالي لن يتحسن واحتياجات الناس تتزايد

◆ النفقات العامة تبلغ ثاني أعلى مستوياتها عند 22.5 مليار دينار في موازنة 2020/2019

◆ 75% من الموازنة في باب الرواتب والأجور والدعوم وهي نفقات غير مرنة

◆ الهامش المتبقي لا يكفي لتمويل خلق فرص عمل للقادمين الصغار إلى السوق

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الهدر والفساد في الموازنة العامة أنه رغم الانخفاض الكبير في أسعار النفط، والضغوط على مستويات إنتاجه من أجل دعم تلك الأسعار، يستمر نمو النفقات العامة التي بلغت في مشروع موازنة السنة المالية 2019/2020 ثاني أعلى مستوياتها عند 22.5 مليار دينار كويتي، والمستوى الأعلى كان 23.2 مليار دينار كويتي في موازنة السنة المالية 2014/2015، وكان إستثنائياً بسبب عجوزات نظام التأمينات الإجتماعية، وفي زمن كان فيه سوق النفط لازال رائج. الأكثر أهمية هو، ما ذكره وزير المالية مؤخراً من أن نحو 75% من نفقاتها بات غير مرن، وهو باب الرواتب والأجور والدعوم وما في حكمها، ذلك يعني، أن الهامش المتبقي لا يكفي لتحسين مستويات التعليم والخدمات العامة، والأهم لا يكفي لتمويل مشروعات تخلق فرص عمل للقادمين الصغار إلى سوق العمل. وعدم مرونة النفقات العامة مع حتمية ارتفاعها، وترجيح إستقرار أسعار النفط عند 60% من مستويات عام 2013، وإستشراء الفساد والهدر في كل بنود النفقات العامة، عوامل تحتم عدم إستدامة المالية العامة.

وقدمت وزارة الداخلية في بند واحد من بنود نفقاتها، بند الضيافة، نموذج على فداحة ما وصل إليه مستوى الهدر والفساد، وفقاً لما نشرته احدى الصحف في عددها الصادر في 19 فبراير 2019. وأولى مؤشرات ضعف الرقابة المالية أو الإستهتار بها، أن مخالفات فاضحة مثل تلك المخالفات لم تكتشف أو يعلن عنها سوى 3 سنوات بعد حدوثها، والحديث هنا ليس عن صفقات أسلحة أو صيانتها. ومعظمها حدث بعد إنهيار أسعار النفط، وبمستويات وطرق فاضحة، حتى أن عدد من إستضافتهم الداخلية خلال سنتين ماليتين بلغ 191،050 ضيف بمعدل 262 ضيف في اليوم الواحد، شاملاً العطل الرسمية، يرتفع إلى 354 ضيف في كل يوم عمل رسمي. وتم حجز فنادق بأكثر من طاقتها الإستيعابية، وحجز أكثر من غرفة في ليلة واحدة لضيف واحد، وفي تقرير آخر، بلغ معدل تكلفة وجبة واحدة لضيف نحو 1،273 دينار كويتي، وذلك كله حدث في وزارة الداخلية المسئولة عن تنفيذ الأحكام، وحدث ولازالت فضائح الإيداعات والتحويلات ساخنة، وهي حوادث فساد فاضحة مماثلة، وإن في جهات حكومية أخرى.

وفي خلاصة، وضع الكويت المالي لن يتحسن، والإحتياجات الأساسية للناس تتزايد، والحديث عن عدم مرونة النفقات العامة لا معنى له أمام مثل هذا المستوى الفاضح من الهدر والفساد، ولابد أن الهدر والفساد يشمل حتى بنود الرواتب والأجور والدعوم. والعجز عن المواجهة يعني إختصار طريق عدم إستدامة المالية العامة، ويعني ضمور فرص نجاح أي مشروع تنموي، ويعني موقف تفاوضي حكومي ضعيف في مواجهة أي مطالبات شعبوية، ويعني وصم بلد جميل بسمعة سيئة.

سيولة البورصة تحقق 438.7 مليون دينار خلال فبراير

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن أداء بورصة الكويت – فبراير 2019 لقد كان أداء شهر فبراير مختلطاً مقارنة بأداء شهر يناير، حيث انخفضت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة ولكن مع أداء موجب للمؤشرات، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 1%، ومؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 0.5% وكذلك ارتفع مؤشر الشال بنحو 1.4%، بينما انخفض مؤشر السوق الرئيسي بشكل طفيف وبنحو 0.5%–.

وحققت سيولة البورصة في شهر فبراير مستوى منخفض مقارنة بسيولة شهر يناير، وعدد أيام عمل شهر فبراير أقل، وبلغت السيولة نحو 438.7 مليون دينار كويتي، هبوطاً من مستوى 610.5 مليون دينار كويتي لسيولة شهر يناير، وبمعدل قيمة للتداول اليومي بحدود 25.8 مليون دينار كويتي، وبانخفاض بنحو 7–% عن معدل تلك القيمة لشهر يناير حين بلغت 27.7 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم السيولة للشهرين الأولين من العام الجاري (أي في 39 يوم عمل) نحو 1.049 مليار دينار كويتي بمعدل لقيمة التداول اليومي بحدود 26.9 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 59.7% إذا ما قورنت بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2018 البالغ نحو 16.8 مليون دينار كويتي، ومرتفعة أيضاً بنحو 103% إذا قورنت بنفس الفترة من العام الفائت، حين بلغ معدل الشهرين الأولين نحو 13.3 مليون دينار كويتي، أي سيولة البورصة في إتجاهها الموجب رغم انخفاض سيولة شهر فبراير.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و7 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1.1% فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 9.6% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها ضئيلة.أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر فبراير 2019، فكانت كالتالي:

السوق الأول: حظي بنحو 366.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 83.4% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 50% من شركاته على 89.4% من سيولته، ونحو 74.6% من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى أو نحو 10.6% من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 5 شركات ضمنه على نحو 74.1% من سيولته.

السوق الرئيسي: وحظي بنحو 72.6 مليون دينار كويتي أو نحو 16.6% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 76.9% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 23.1% من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

سوق المزادات: وحظي بنحو 29.9 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.007% من سيولة البورصة، وذلك أيضاً في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن أن نشهد طفرة منفردة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر.

1.3 مليار دينار الفائض المتوقع في موازنة السنة المالية الحالية

جاء في تقرير الشال الأسبوعي بخصوص النفط والمالية العامة – فبراير2019 أنه بانتهاء شهر فبراير 2019، انتهى الشهر الحادي عشر من السنة المالية الحالية 2018/2019، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر فبراير، معظمه، نحو 63.88 دولار أمريكي للبرميل، مرتفعاً بنحو 5.37 دولار أمريكي للبرميل، أي ما نسبته نحو 9.2% عن معدل شهر يناير البالغ نحو58.51دولار أمريكي للبرميل، وهو أعلى بنحو13.88دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 27.8%، عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 50 دولار أمريكي للبرميل. وبانتهاء شهر فبراير، حقق خلالها سعر برميل النفط الكويتي معدل بحدود 68.7 دولار أمريكي لما مضى من السنة المالية الحالية، وهو أعلى من معدل سعر البرميل للسنة المالية 2017/2018 البالغ 54.5 دولار أمريكي بنحو 26%، وأدنى من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 75 دولار أمريكي بنحو 6.3 دولار أمريكي، أو نحو 8.4%–.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية حتى نهاية شهر فبراير، بما قيمته نحو 19.3 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق–، فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية لمجمل السنة المالية الحالية نحو 21 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 7.7 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 13.3 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.7 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية والمؤشرات الأولية توحي بأنها قد تكون أعلى، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 22.7 مليار دينار كويتي، وهي أعلى بنحو 6.8 مليار دينار كويتي عن مستوى الإيرادات الفعلية من أرقام الحساب الختامي للسنة المالية 2017/2018.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2018/2019 فائض بحدود 1.3 مليار دينار كويتي، ولكن هناك إحتمال أن ينخفض هذا الفائض قليلاً إن استمرت أسعار النفط في الانخفاض في شهر مارس دون معدلات شهري يناير وفبراير 2019، وقد يرتفع الفائض مع صدور الحساب الختامي إن حققت الموازنة وفراً في نفقاتها المقدرة.

42.21 مليون دينار صافي أرباح «الأهلي الكويتي»

عن نتائج البنك الأهلي الكويتي 2018 أوضح تقرير الشال الأسبوعي ان البنك الأهلي الكويتي أعلن نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ ما قيمته 42.21 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 6.46مليون دينار كويتي أي ما نسبته 18.1%، مقارنة بنحو 35.75 مليون دينار كويتي في عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية، مصاحباً انخفاض المخصصات بقيمة 1.8 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 5.86 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 103.67 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 97.81 مليون دينار كويتي. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة بمساهمي البنك، خلال الفترة (2008–2018):

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية إلى نحو 168.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 157 مليون دينار كويتي، أي إنالإيرادات ارتفعت بما قيمته 11.8مليون دينار كويتي أو ما نسبته 7.5%. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 9.4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 121.8 مليون دينار كويتي، مقارنةبنحو 112.4 مليون دينار كويتي لعام 2017. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 2.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 31.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 29 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية بنحو 1مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 3.9 مليون دينار كويتيمقارنة مع نحو 4.9مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو5.96مليون دينار كويتي، لتبلغ نحو 65.14 مليون دينار كويتيمقارنة بنحو 59.18 مليون دينار كويتي لعام 2017،وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بنود المصروفات التشغيلية جميعها.

الرويح: مبادراتنا تجسيد حقيقي لمسؤولياتنا تجاه المجتمع

«بيتك»: أكثر من 20 مبادرة خلال فترة الاحتفالات الوطنية

بجهود متميزة ومتواصلة، ومبادرات يومية متنوعة وشاملة، وفعاليات عززت التفاعل والترابط مع مختلف شرائح المجتمع، ومساهمات أضفت رونقا جميلا على أجواء الاحتفالات الوطنية وتركت انطباعا جميلا في ذاكرة المشاركين، وثناء من الجهات الرسمية، اختتم بيت التمويل الكويتي «بيتك» برنامجه المتكامل والحافل المصمم للاحتفال بمناسبة الذكرى الـ 58 لليوم الوطني والذكرى الـ 28 ليوم التحرير بنجاح لافت واشادات مختلفة من المسؤولين والجمهور.

وأشار المدير التنفيذي للعلاقات العامة والاعلام للمجموعة في «بيتك» يوسف عبد الله الرويح، الى ان هذا النجاح الكبير ما هو الا تأكيد جديد على مدى التزام «بيتك» بمشاركة المجتمع بمختلف المناسبات، وتميزه بتحقيق دوره الوطني والاجتماعي، وترسيخ المكانة المرموقة للبنك على مستوى القطاع الخاص في تحقيق استراتيجية المسؤولية الاجتماعية.

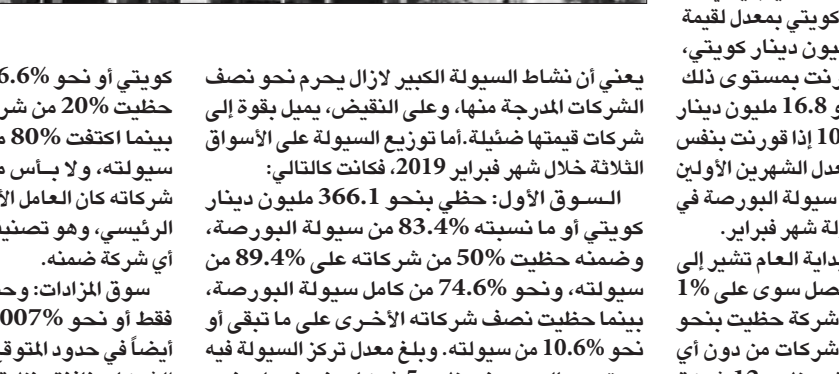

تكريم رجال الداخلية

وأضاف الرويح في تصريح صحفي، أن جهود فريق «بيتك» كانت مكثفة ومتواصلة للتمكن من انجاز برنامج الاحتفالات الوطنية الذي حمل بين طياته الكثير من الفعاليات والمبادرات والمساهمات التي غطت مختلف شرائح المجتمع واتسمت بالتنوع والشمولية، مع الحرص على ترك بصمة وأثر في ذاكرة المجتمع، مبينا أن فريق «بيتك» نجح بتنفيذ أكثر من 20 مبادرة خلال فترة الاحتفالات الوطنية.

ولفت الى أن مبادرات «بيتك» في الأيام الوطنية انطلقت بالتزامن مع مراسم رفع العلم إيذانا ببدء فعاليات الاحتفالات الوطنية، حيث شارك البنك في هذه المراسم بقصر نايف في محافظة العاصمة بحضور المحافظ الفريق متقاعد ثابت المهنا، والسفير الامريكي وعدد كبير من الدبلوماسيين والشخصيات الرسمية.

وذكر أن «بيتك» قام بتنفيذ فيديوهات عن حفل تخريج الطلبة الضباط الجامعيين في كلية علي الصباح العسكرية، وكذلك حفل تخرج الدفعة 45 من اكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، كإهداء للطلبة. وتم نشر الفيديوهات على منصات «بيتك» في قنوات التواصل الاجتماعي.

وشارك «بيتك» في مهرجان «يوم رجل الإطفاء» الذي يهدف إلى إبراز وتعريف دور وتضحيات رجال الاطفاء وتوعية المواطنين والمقيمين وخصوصا الأطفال من أخطار الحرائق والحوادث.

ولفت الرويح الى ان «بيتك» أطلق سلسلة من الفعاليات المتنوعة وتعاون مع وزارة الداخلية ممثلة بالادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني في تنفيذ فيديوهات تحمل رسائل توعوية وإرشادية على قنواته في وسائل التواصل الاجتماعي، والتي ترمي إلى خلق أجواء مثالية عند المشاركة بالاحتفالات الوطنية، وتشمل مواضيع في الالتزام بالتعليمات المرورية، وتوعية المواطنين والمقيمين بهدف تحقيق السلامة للجميع.

وأشار الى أن «بيتك» نظم زيارة الى مقر مركز عمليات وزارة الداخلية القائمين على تنظيم فعاليات الاحتفالات باليوم الوطني ويوم التحرير، تقديرا لجهودهم ودورهم المهم والحيوي في خدمة الوطن والمواطنين وتوعيتهم والحرص على سلامتهم على مدار الساعة.